



حتى نهاية 2021

البنك المركزي يمد العمل بإعفاءات عدد كبير من العمولات المصرفية ورسوم التحويل والسحب

إسلام فضل

الأربعاء، أن القرارات تضمنت إعفاء العملاء من جميع المصروفات والعمولات الخاصة بخدمات التحويلات البنكية بالجنيه المصري، وإصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً، وإلغاء جميع العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول وعمليات التحويل بين أي حساب هاتف محمول وأي حساب مصرفي. كما تضمنت القرارات إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً للمواطنين

مجاناً على أن تكون تلك البطاقات اللائحة المسماة "Contactless" حال بدء البنك في إصدار هذا النوع من البطاقات، وإلغاء الرسوم والعمولات الخاصة بعمليات السحب النقدي، على أن يتحمل البنك المصدر للبطاقة تلك الرسوم والعمولات، ولا يتضمن ذلك عوائد البطاقات الائتمانية. وذكر أن القرارات التي تم مدها تأتي في إطار حرص البنك المركزي على ضمان استمرارية قيام البنوك بأعمالها في ضوء

المتابعة المستمرة للقطاع المصرفي، ويهدف تقديم المزيد من التيسير للمواطنين وتشجيعهم على الاستمرار في الإقبال على وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، بما يدعم توجه الدولة للتحويل لمجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد. وأشار إلى أن تلك القرارات تضمنت الاستمرار في إلغاء الرسوم والعمولات الخاصة بعمليات السحب النقدي لبطاقات صرف المعاشات، وتحمل البنك المركزي مصاريف السحب النقدي لهذه

البطاقات من مكينات الصراف الآلي والتي تتراوح قيمتها التقريبية ما بين 60 مليوناً إلى 70 مليون جنيه خلال الفترة المشار إليها. وفيما يتعلق بالتحويل الإلكتروني عبر الإنترنت تضمنت القرارات أيضاً استمرار إلغاء جميع رسوم تفعيل خدمات التحويل الإلكتروني عبر الإنترنت (E-Commerce) وذلك لتخفيف الأعباء المالية عن الشركات بإعفاءها من المصاريف التي كانت

مطلوبة منها لتفعيل هذه الخدمات مثل (المصاريف التي يتم سدادها مرة واحدة لتفعيل الخدمة، والمصاريف الشهرية للخدمة، ومصاريف الخدمات الإضافية). وأكد المركزي أنه سيواصل المتابعة عن كثر لجميع التطورات على الساحتين باتخاذ التدابير المناسبة لحماية الاقتصاد القومي وتنشيط السوق والمحافظ على الاستقرار المصرفي والنقدي.



الدفعة الأخيرة من برنامج مواجهة كورونا

صندوق النقد يوافق على صرف 1.6 مليار دولار لمصر

وكالات

التحديات الناجمة عن حالة عدم اليقين العالمي وارتفاع الدين العام والاحتياجات التمويلية لمصر، ينبغي على السياسات المالية والنقدية قصيرة الأجل أن تستمر في دعم الانتعاش والحفاظ في الوقت نفسه على استقرار الاقتصاد الكلي. كما أعرب الصندوق عن قناعته بأن تعميق الإصلاحات الهيكلية وتوسيعها سيكون ضرورياً لمواجهة تحديات ما بعد الجائحة، وإطلاق العنان لإمكانات النمو الهائلة في مصر. وكان صندوق النقد الدولي أقر في نهاية يونيو 2020 خطة تمويلات لمصر مدتها 12 شهراً بقيمة إجمالية نحو 5.2 مليارات دولار لمساعدتها على مواجهة تداعيات جائحة كورونا. ووافق مجلس إدارة الصندوق في ديسمبر على صرف 1.6 مليار دولار من القرض، سبقها 2 مليار دولار تم صرفها بصورة فورية وقت الاتفاق على التمويل.

وافق مجلس صندوق النقد الدولي على منح مصر الدفعة الأخيرة من قرض حصلت عليه في إطار برنامج مساعدات مدته 12 شهراً، مشيراً إلى أن قيمة هذه الدفعة تبلغ نحو 1.7 مليار دولار. وقال الصندوق في بيان صدر إن مصر استجابت لأزمة كورونا بتيسير مالي ونقدي حكيم، ساعد في التخفيف من التداعيات الصحية والاجتماعية للأزمة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على كل من الاستقرار الاقتصادي وخدمة الدين وبقاء المستثمرين. وكان الصندوق أعلن في ختام مراجعة ثانية للاقتصاد المصري في 25 مايو أنه توصل مع القاهرة إلى اتفاق مبدئي على صرف هذه الشريحة الأخيرة من القرض. ولفت الصندوق إلى أنه في ظل

حازم مغازي:

أمان للخدمات المالية تدرس طرح منتجين لتمويل السيارات نصف النقل والمستعملة

مفاوضات مع 4 بنوك للحصول على قرض بقيمة 400 مليون جنيه

حابي



المهندس حازم مغازي الرئيس التنفيذي لشركة أمان للخدمات المالية

إلى 30 مليون جنيه. وذكر أن الشركة تدرس خلال الفترة الراهنة تمويل السيارات المستعملة، متوقفاً البدء في التمويل خلال الربع الأول من 2022، كما تدرس تمويل سيارات النصف نقل. وأشار إلى أن حجم المحفظة القائمة لقطاع السيارات حالياً بلغت 300 مليون جنيه، ونستهدف الوصول بها إلى 450 مليون جنيه بنهاية 2021. ولفت إلى أن الشركة طرحت منتج تمويل المداس خلال شهر أبريل الماضي، وتم من خلاله تمويل نحو 10 عملاء بقيمة 300 ألف، متوقفاً زيادة عدد العملاء خلال الشهرين المقبلين. وتابع أن حجم التسهيلات الائتمانية التي قدمتها الشركة منذ بداية عملها في السوق المصرية قبل 3 سنوات وحتى الآن بلغ 2.3

مليار جنيه لنحو 250 ألف عميل، كما بلغ حجم المحفظة القائمة 1.250 مليار جنيه. وأضاف أن الشركة تتفاوض 4 بنوك حالياً للحصول على قرض بقيمة 400 مليون جنيه، وحصلت الشركة منذ بداية العام الجاري على قروض بقيمة 400 مليون جنيه من 5 بنوك. وذكر أن شركة أمان للخدمات المالية ضخت تمويلات منذ بداية العام الجاري حتى الآن بقيمة 500 مليون جنيه، وتستهدف وصول قيمة التمويل للتسيط خلال العام الجاري إلى 1.2 مليار جنيه، وأوضح أن خدمات الشركة تتوافر عبر 220 منفذاً في 23 محافظة. وأشار إلى أن الشركة تعاقدت مع 150 تاجراً لتمويل خدمات التسيط حتى الآن؛ وأصدرت بطاقات لنحو 6 آلاف عميل حصلوا على تسهيلات ائتمانية بقيمة إجمالية تبلغ نحو 30 مليون جنيه خلال العام الجاري.

كشفت المهندسة حازم مغازي، الرئيس التنفيذي لشركة أمان للخدمات المالية إحدى شركات راية القاضية، أن الشركة تعتمد ضخ تسهيلات ائتمانية خلال النصف الثاني من العام الجاري لقطاع السيارات بقيمة 200 مليون جنيه لنحو 650 عميلاً. وأضاف مغازي في تصريحات خاصة لبوابة حابي جورنال، أن الشركة ضخت تمويلات منذ بداية العام حتى الآن في قطاع السيارات بقيمة 160 مليون جنيه لنحو 600 عميل، موضحة أن الشركة تمنح تسهيلات ائتمانية لنحو 100 عميل في السيارات شهرياً بقيمة تتراوح ما بين 25

قامت بتعيين 3 نواب للرئيس التنفيذي ضمن إعادة الهيكلة

الأهلي صبور تضخ 2.5 مليار جنيه في الإنشاءات بمشروعاتها

وتتفاوض على أراضٍ بالعاصمة والعلمين

بكر بهجت

التفذي كل منهم معني بإدارة بعينها، وهم المهندس تامر عرفان، والمهندس عماد جورج، والمهندس شريف سلطان. وتابع صبور أنه تم استقطاب كوادر بمختلف الإدارات ما سيكون له دور في تنفيذ الخطة التوسعية التي وضعتها، لافتاً إلى أن هناك مفاوضات بدأتها الشركة لإقامة مشروعات في العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين للحصول على أراضٍ بالشراكة مع هيئة المجتمعات العمرانية. وأشار إلى أن ذلك يأتي بالتوازي مع استمرار أعمال الإنشاءات في المشروعات القائمة والتي تتوزع على مدينة مستقبل سيتي والقاهرة الجديدة والساحل الشمالي والشيخ زايد، موضعاً

تعتمد شركة الأهلي صبور للتطوير ضخ 2.5 مليار جنيه في الإنشاءات بمشروعاتها خلال العام الجاري، ضمن خطتها للانتهاء من الأعمال المخطط تنفيذها، وفق المهندس أحمد صبور الرئيس التنفيذي للشركة، مشيراً إلى أنه من المقرر تسليم 4000 وحدة في 3 مشروعات بنهاية العام. وأضاف صبور خلال المؤتمر الذي عقده الشركة أمس، أن الفترة الماضية شهدت تنفيذ الشركة لخطة إعادة هيكلة إدارية، نتج عنها تعيين 3 نواب للرئيس



المهندس أحمد صبور الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي صبور للتطوير

أن الشركة ستسلم وحدات في مشروع "جرين سكوير" و"لافينير" في مستقبل سيتي، والمرحلة الرابعة من مشروع "أمواج" بالساحل الشمالي. وأطلقت الشركة المرحلة الثانية من مشروع "كيفا" الذي تقيمه في مدينة 6 أكتوبر، وتصل قيمة المبيعات المستهدفة من تلك المرحلة مليار جنيه، وتضم تلك المرحلة 200 وحدة. وأوضح صبور أن المشروع يقام على 144 فدناً بإجمالي استثمارات 5 مليارات جنيه، ومبيعات إجمالية تقارب 7 مليارات جنيه، لافتاً إلى أن الشركة تخطط لتسليم أولى المراحل خلال الربع الأخير من عام 2023، ووصلت المبيعات المتوقعة من المرحلة الأولى إلى نحو 1.5 مليار جنيه.

ولفتت الشركة إلى أنها ضخت 600 مليون جنيه بالأعمال الإنشائية للمشروع خلال العام الجاري 2021، مع توفير جميع التيسرات التي تمكن فريق العمل بالمشروع من استكمالته وفقاً للجدول الزمنية المحددة لها. وتعمل شركة الأهلي صبور على مشروع "KEEVA" بالسادس من أكتوبر بالشراكة مع هيئة المجتمعات العمرانية، ومشروع "ذا سيتي أوف أوديسيا" بالشراكة مع شركة المستقبل للتنمية العمرانية، و"ذا جرين سكوير" بالشراكة مع "دار المعالي" السعودية و"لافينير" ومشروع "أريبا" بالشراكة مع شركة "منازل" الكويتية ومشروع Rare بمستقبل سيتي، ومشروع أمواج وجايا بالساحل الشمالي.

توقيع 4 اتفاقيات تعاون بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات ليبية

حظر استخدام إيصالات الأمانة كضمانة لعملاء الشركات المالية غير المصرفية

شراكة بين البنك الأهلي وأورنج مصر تمهيدا لإدارة محطة أورنج كاش

الرقابة المالية توافق على رفع سعر عرض زينا الإماراتي للاستحواذ على الإسكندرية الوطنية للاستثمارات

مجلس الوزراء يوافق على إعفاء قناة السويس من ضريبة القيمة المضافة

أهم الأخبار اضغط على العناوين

